العدد (2078) السنة الثامنة - الاربعاء (23) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما يؤكد الخبراء الحاجة الملحة للمشاريع

الهيئة الوطنية للاستثمار تشرع بتحديث الخريطة الاستثمارية لشمول القطاعات كافة

بغداد – البصرة / أحمد عبد ربه -- وكالات

شكلت الهيئة الوطنية للاستثمار لجنة لتحديث الخريطة الاستثمارية في بغداد والمحافظات الأخرى سعياً لتفعيل الاستثمار في مختلف القطاعات والمحاور الاقتصادية، فيما يرى خبراء ان الحاجة الملحة تستدعي تنفيذ اكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية.

وقال المستشار الاقتصادي للهيئة الوطنية للاستثمار عبد الله البندر لـ (المدى الاقتصادي): ان هذه اللجنة شكلت لغرض المتابعة مع دوائر الدولة والجهات المعنية حول امكانية التعاون مع هيئات الاستثمار في المحافظات والاسراع في حل الإشكالات المتعلقة بموضوع تخصيص الأراضي والتصاميم الأساسية للمشاريع بالإضافة إلى المتابعة في تحديث الخارطة الاستثمارية وفقاً لاحتياجات المرحلة الحالية والتركيز على مشاريع تساهم في امتصاص البطالة من جهة والإسراع في تقديم الخدمات من جهة أخرى.

واضاف البندر: جاء هذا القرار بناءً على المهلة التي اعلن عنها رئيس الوزراء نوري المالكي والبالغة (١٠٠) يوماً إلى المعنيين في تقييم أداء دوائر الدولة كافة.

وتابع البندر: إن لهيئة الاستثمار ستراتيجية وضعتها ضمن خطة الـ(١٠٠) لتنظيم أداء دور هيئات الاستثمار في المحافظات والتعامل مع المشاريع الاستثمارية وحل كافة المعوقات التي تحول دون تنفيذ هذه المشاريع.

إلى ذلك ذكر رئيس هيئة استثمار البصرة أن الهيئة الوطنية للاستثمار قامت بتشكيل لجنة مكونة من هيئات استثمار بابل والأنبار والبصرة لرسم إستراتيجية جديدة لعمل الهيئات خلال الـ١٠٠ يوم التي منحها رئيس مجلس الوزراء لغرض تحسين عمل الوزارات والهيئات المستقلة.

وقال حيدر علي فاضل لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن للجنة المشكلة حديثا تعتزم تطبيق برنامج متخصص يتضمن ثلاثة مراحل ابتداء من مرحلة الـ ١٠٠ يوم المحددة من قبل رئاسة الوزراء، وكذلك مرحلة ما بعد الـ١٠٠ يوم وهي مرحلة المستوى المتوسط، بالإضافة إلى مرحلة المستوى البعيد".

وأضاف : ان الهدف من تشكيل هذه اللجنة إعادة رسم الخارطة الاستثمارية وفق توجيهات رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وتسليم الخارطة الاستثمارية الجديدة في العاشر من نيسان/ابريل المقبل لغرض إقرارها من قبل الجهات ذات العلاقة".

وتابع: انه بعد إقرار هذه الإستراتيجية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار ستعمل بموجبها جميع هيئات الاستثمار في العراق مشيرا إلى أن اللجنة ستمارس اغلب أعمالها خلال الأسبوعين المقبلين في مقر الهيئة الوطنية للاستثمار ببغداد بهدف وضع آلية عمل للتعامل مع الوزارات التي تمتلك غالبية أراضي الاستثمار وذلك للخروج بورقة عمل متكاملة تسهل الإجراءات في المرحلة المقبلة .

وأشار فاضل إلى أن اللجنة تحاول تسهيل عملية الاستثمار في العراق من خلال اقتراح التعديلات على قانون الاستثمار، وكذلك الخروج بورقة عمل يتم الاتفاق عليها بين هيئات الاستثمار من جهة وبين الهيئة الوطنية للاستثمار مع الوزارات ذات الحيازة من جهة أخرى بغية إطلاق عملية الاستثمار بطريقة سلسة وشفافة".

وشدد على أن"هناك حلقات روتينية من شانها أن تعطل العملية الاستثمارية أبرزها الطريقة التي يتم بها منح إجازات الاستثمار والإجراءات المعقدة المرافقة لموافقات حيازة أصحاب الأرض وغيرها من التعقيدات الروتينية".

وبين أن مهمة اللجنة الرئيسية في هذه المرحلة هي تقليص هذه الحلقات وحصرها بحلقة واحدة لتسهيل عملية الاستثمار بالكامل .

الى ذلك قال عدد من المستثمرين الأجانب والعرب : إن قانون الاستثمار العراقي بصيغته الحالية لا يشجع على الاستثمار في البلاد.

وقال مدير مكتب التنسيق الألماني في العراق لميراون اولفر لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن الشركات الألمانية مترددة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية بسبب وجود مشاكل صعبة تواجه الاستثمار في العراق.

وأضاف: أن المشاكل التي تواجه الاستثمار عديدة أبرزها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي تعمل به الحكومة لأنه غامض وليس واضحاً كما أن أموال المستثمرين الأجانب ليست في أمان.

وتابع: أن تعديل قانون ألاستثمار بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية والاستثمارية في العراق سيشجع دخول الشركات الاستثمارية الألمانية إلى العراق للعمل بدور أكبر في هذا المجال".

وكانت هيئة الاستثمار قد أكدت أن عام ٢٠١١ سيشهد تطورا في العمل الاستثماري في البلاد خاصة في تنفيذ المشاريع الخدمية، مبينة أن مشاريع السكن والخدمات الأساسية ستكون من أولويات عملها.

بدوره قال المدير التنفيذي لشركة "جروب الكويت" الإقليمية لـ(آكانيوز) : إن العراق أحد الركائز المهمة للمستثمرين الكويتيين غير أن القانون الاستثماري الذي يعمل به البلد لا يشجع بقوة نحو الدخول في مشاريع استثمارية عملاقة".

وأضاف : نأمل أن تقوم الجهات الحكومية المعنية بتطوير الاستثمار في البلاد بحيث توفر الشعور بالأمن على أموال المستثمرين العرب والأجانب".

وتابع: أن النهوض بواقع الأعمار والبناء في العراق لا يتم إلا عبر تعديل واسع للقانون ألاستثمار الذي ينظم مشاريع ألاستثمارية في الوقت الحاضر".

وأعلنت الحكومة في شباط الماضي أنها أوعزت بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية المعنية بالاستثمار والتنمية التي أهملت بسبب انشغالها في الملف الأمني في السنوات السابقة.

من جهته قال مدير شركة "ايان" الإماراتية علي بادي لـ(آكانيوز) إن "تعديل قانون الاستثمار وحده لا يكفي للنهوض وتشجيع رؤوس الأموال الخارجية للدخول في العمل بالعراق بل أن تطوير الإدارة والتخطيط والقضاء على البيروقراطية أمر مهم وضروري".

وتابع أن "المستثمرين الإماراتيين يخططون إلى استنساخ تجربتهم في التطور المشاريع الاستثمارية في العراق لأنهم يعتقدون بان هذا البلد هو بلدهم الثاني ولابد من الارتقاء به وتطويره".

وأشار إلى أن "العمل الاستثماري بحاجة إلى منظومة تشريعات وإصلاحات أدارية حكومية بالإضافة إلى إجراء التنسيق بمستوى عال مع المؤسسات الاستثمارية المعروفة في العالم".

وأعلنت هيئة الاستثمار الوطنية في وقت سابق أن العائق أمام استقطاب الشركات الاستثمارية عائدية الأرض وعدم حماية الأموال التابعة للمستثمرين.

وأقرت هيئة الاستثمار في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفق القانون تعتبر الهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغيرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩.

الكهرباء: ٧ آلاف ميغاواط إنتاج الطاقة الحالي

بغداد / المدى الاقتصادي

أكدت وزارة الكهرباء إن إنتاج الطاقة الكهربائية الحالي هو ٧ آلاف ميغاواط.

وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة مصعب المدرس بحسب المركز الوطني للإعلام، إن إنتاج المنظومة الكهربائية، بالإضافة إلى الطاقة المستوردة هو ٧ آلاف ميغاواط. وأضاف أن الوزارة تعمل على إنهاء خططها قصيرة الأمد من خلال تأهيل بعض المحطات الكهربائية خلال الشهر المقبل والذي سيسهم في تحسين اداء المنظومة.

واكد المدرس ان الوزارة ستجهز المواطنين بـ٨ ساعات من الطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل في حال توفر ضغط الغاز والوقود للمحطات الكهربائية.

يذكر أن وزارة الكهرباء وعدت بإضافة ١٥٠٠ ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية من خلال تأهيل بعض المحطات الكهربائية.إلى ذلك وقع مجلس محافظة واسط اتفاقا مع شركة هندية لنصب خمس محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة ١٣٠ ميغاواط وبكلفة ٤٥٠ مليون دولار، لافتا إلى أن المبلغ الذي سيسدد على دفعتين من تمويل وزارة المالية.

وقال نائب رئيس مجلس المحافظة مهدي علي جابر الموسوي لـ"السومرية نيوز" : إن وفداً من مجلس محافظة واسط أنهى زيارة إلى الهند وقع خلالها اتفاقاً رسمياً مع شركة بهارات الهندية المتخصصة بشؤون إنتاج محطات الطاقة الكهربائية"، مبينا أن "العقد يتضمن نصب خمس محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة، طاقة كل منها ١٢٦ ميغاواط".

وأوضح الموسوي أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ ٤٥٠ مليون دولار، تمول من وزارة المالية على دفعتين"، مشيرا إلى أن "الدفعة الأولى تبلغ ٤٠٪ من المبلغ وتدفع عند بدء العمل والمتبقي ٦٠٪ يدفع بعد إتمام المشروع وتشغيله".

وأشار نائب رئيس مجلس محافظة واسط إلى أن "المجلس استحصل موافقة رئيس الوزراء نوري المالكي خلال استقباله رئيس وأعضاء المجلس مطلع الشهر الحالي على التعاقد المباشر مع الشركات المتخصصة بنصب محطات الكهرباء وتمويل تلك المشاريع من قبل الحكومة المركزية".

ويذكر أن محافظة واسط تشهد حالياً تنفيذ أكبر محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد، وتقع في ناحية الزبيدية، نحو ٧٠ كم شمال الكوت، وتبلغ طاقتها الانتاجية نحو ١٨٠٠ ميغاواط لكن العمل فيها لا يزال دون مستوى الطموح، وفي حال الانتهاء من نصبها فستغطي حاجة المحافظة وعدد من المحافظات الأخرى بعد ربطها بالشبكة الوطنية.

خبراء: المستهلك أصبح أكثر ثقة بالمصارف

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا مختصون اقتصاديون الى تفعيل المصارف عن طريق طرح (الفيزا كارت، وكردت كارت) التي مازالت قليلة جداً في العراق والتي تساعد على زيادة الاستثمار والنهوض بالواقع الاقتصادي، والتي من شأنها تعزز التبادل التجاري بين الأسواق العراقية والعالمية إضافةً إلى الخطوات اللازمة لتوسيع وتطوير القطاع المصرفي العراقي.

وأكدت الخبيرة عامرة البلداوي(للوكالة الإخبارية للأنباء): "إن المواطن العراقي أصبح الآن أكثر ثقة بالمصارف العراقية مما كان عليه سابقاً على الرغم من أن المصارف العراقية غير مؤهلة بالشكل الكافي ولا تقدم الخدمات بشكل ممتاز".

وعللت البلداوي سبب خوف الناس سابقا من ادخار أموالها في المصارف هو التقلبات التي كانت تحدث جراء الحروب وتصرف الحكومة بالأموال المصرفية ،ولكن الآن أصبحت البنوك هي المسؤولة عن التعويض في حال حدوث أي أمر طارئ".

ومن جهته قال مدير رابطة المصارف عبدالعزيز حسون: إن عدد المتعاملين مع المصارف العراقية قد ازداد وتنامى نتيجة الحاجات الكثيرة.

وأشار إلى أهمية تخفيض أسعار الفائدة لتحريك الدورة الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، وتشجيع رؤوس الأموال المهاجرة إضافةً إلى التسهيلات الممنوحة لفتح فروع مصارف عالمية في العراق.

وأكد حسون أن تزايد عدد الأفراد في التعامل مع المصارف العراقية كان سببه زيادة الانتفاع من الخدمة المصرفية التي بدأت تزداد في السوق العراقي، إضافة إلى خدمة تحويل المبالغ ورفع الزيادة على المدخرات".

تقرير حكومي: الإنتاج الزراعي انخفض في عام ٢٠١٠ بنسبة كبيرة عن العام السابق

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عبد الزهرة الهنداوي: إن معدلات إنتاج المحاصيل الزراعية انخفضت بنسبة كبيرة في ٢٠١٠ عن العام الذي يسبقه.

واضاف الهنداوي لوكالة كردستان للإنباء(آكانيوز) : إن معدلات الإنتاج الزراعي انخفضت عام ٢٠١٠ بحسب تقرير صدر أمس الثلاثاء وبنسب متفاوتة عن عام ٢٠٠٩ بسبب ارتفاع الشحة في المعروض السلعي خلال عام ٢٠٠٩".

وتابع: إن ثلاث محاصيل زراعية فقط شهدت ارتفاعاً في إنتاجها وهي الطماطة التي ارتفعت بنسبة ١١٪ عن عام ٢٠٠٩ ومحصول الشجر وبلغت الزيادة فيه بنسبة ١٠٪ ومحصول الخيار بنسبة ٣٪".

وأوضح أن المحاصيل التي شهدت انخفاضاً هي الباذنجان بنسبة ٢٪ والباقلاء بنسبة ٣٪ والبطيخ بنسبة ٤٪والباميا بنسبة ١٪".

وبين أن أسعار المنتجات الزراعية تفاوتت زيادتها فمحصول الحنطة ارتفع بنسبة ٢٣٪ والشعير بنسبة ٨٪ والشلب بنسبة ٢٥ والطماطة بنسبة ٣٪ والفاصوليا الخضراء بنسبة ٥٪ والتمور بنسبة ٢٪والحمضيات بنسبة ١٪__٧٪ خلال عام ٢٠١٠ ".

وأعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا المرتبطة بمجلس الوزراء العراقي، عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة العراقية خصصت مبالغ مالية لمعالجة القطاع الزراعي والجفاف، ووضعت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية محاور عدة للنهوض بالواقع الزراعي توزعت بين مياه الري، والأراضي الزراعية، والإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني، ومحور الإقراض الزراعي.

ومنحت الحكومة مؤخراً اللجنة العليا للمبادرة الزراعية صلاحية التعاقد مع الشركات التابعة لوزارة الموارد المائية.

الموارد المائية: تقرير الأمم المتحدة بشأن المياه مبالغ فيه

بغداد/ المدى الاقتصادي

أكدت وزارة الموارد المائية أن تقرير الأمم المتحدة بشان جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ مهم للغاية لكن الأرقام التي وردت فيه مبالغة ولا تستند على معلومات دقيقة.

وكشفت بعثة الأمم المتحدة في العراق أمس من الأول الاثنين عن تقرير عالمي صدر مؤخرا يحذر العراق من احتمال نضوب نهري دجلة و الفرات بحلول عام ٢٠٤٠، بسبب تفاقم تأثير تغيير المناخ وانخفاض معدلات المياه من المصدر وزيادة الاستخدام المنزلي والصناعي.

وقال المدير العام للمشاريع علي هاشم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن التقرير الذي أصدرته منظمة اليونيسيف أحدى المنظمات الأممية بشأن جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ يعد مهما للعراق كونه سيدفع الجهات الحكومية بالاتجاه الصحيح والأنسب لتوفير المياه خلال المرحلة المقبلة والعمل على إقناع الدول التي تشترك معه مائيا على زيادة حصة العراق المائية خلال الفترة المقبلة".

وأضاف: أن الأرقام التي تحدث عنها التقرير ليست دقيقة لأنها لم تعتمد على استبيانات واضحة وملموسة وتتلاءم مع طبيعة وواقع المياه في العراق".

وذكر تقرير للرابطة الأوربية للمياه أن ٥٠٪ من المياه المنتجة تفقد بسبب التسرب و الهدر و عدم كفاءة أنظمة التوزيع بالإضافة إلى الهدر المنزلي، لان في معظم مناطق العراق لا يتم قياس استهلاك المياه المنزلي .

وأشار إلى أن وزارة الموارد المائية تعمل على وضع خطط عالية المستوى تمنع هدر المياه في الأعمال المنزلية والصناعية ومشاريع توفير الخدمات".

وأوضح أن العنصر الأساسي الذي يتسبب بهدر المياه المنزلية هي المشاريع التي تنفذها بعض الوزارات الخدمية مثل وزارة البلديات ومجالس المحافظات والتي يفترض أن تكون مشاريعها أكثر تقنية لمنع هدر نسب كمية من المياه". ويصف مختصون في شؤون الموارد المائية العراق بالأكثر تبذيرا للمياه بسبب آليات السقي الإروائية القديمة.

وطالبت وزارة الموارد المائية العراق في أيلول /سبتمبر الماضي الدول العربية بضرورة التنسيق المشترك بين الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بإجراء المشاورات بينها قبل الشروع في تنفيذ المشاريع المائية على الأنهر الدولية المشتركة. وأكدت وزارة الموارد المائية على ضرورة تحويل الاتفاقيات المائية الشفوية مع إيران وتركيا إلى اتفاقيات رسمية لحفظ حصة البلاد من المياه.

وكانت وزارة الموارد المائية قد أكدت في وقت سابق على أن العقبة الرئيسة أمام انجاز المشاريع الإستراتيجية هي التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع الخطط والمشاريع التي تضعها الوزارة.

وبالرغم من هطول الإمطار خلال الأيام الماضية، لا يزال العراق يعاني من موجة جفاف بسبب شحة الأمطار منذ أكثر من عامين، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما من نهري دجلة والفرات. ويحمّل العراق، تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيب مياه الأنهر الداخلة إليه بسبب إقامتها مشاريع أروائية وزراعية عليها.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠